الجمهورية التونسية
***
الـــوزارة الأولـــى
منشور عـــدد 42

تونس في 01 جويلية 1993

من الوزير الأول
الـــى
السادة وزير الدولة و الوزراء و كتاب الدولة

الموضوع : تنقيح منشور الوزير الأول عدد 15 المؤرخ في 30 مارس 1993 و المتعلق باعادة تسجيل السيارات و العـــــربات التابعة للدولة و الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والمنشآت العمومية و إحكام مراقبة استعمالها .

المراجع : - أمر عدد 189 لسنة 1988.
- أمر عدد 2170 لسنة 1992 .
- منشور الوزير الأول عدد 15 المؤرخ في 30 مارس 1993 .
- قرار وزير النقل عدد 88 المؤرخ في 31 ديسمبر 1992 .

*****

يهدف هذا المنشور إلى إلغاء الفقرات 9 و 10و 11 من القسم الثاني من الباب الأول الصادر بمنشور الوزير الأول تحت عدد 15 المؤرخ فـــــي 30مارس 1993 و تعويضها بالفقرتين 9(جديد) و 10 (جديد) التاليتين .

و تتعلق الفقرتان المذكورتان بكيفية إنجاز عملية تسليم شهادات التسجيل الجديدة إلى مستحقيها مقابل استرجاع شهادات التسجيل القديمة و تثبيت الصفائح الجديدة على السيارات .

9 جديد: تجمع لدى وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية شهادات التسجيل الجديدة المسلمة من طرف وزارة النقل و الصفائح الجديدة المسلمة من طرف المزود و يقع فرزها و ترتيبها حسب الولاية التي تستعمل فيها السيارة بالنسبة لكل وزارة .

10 جديد : تتم عملية تثبيت الصفائح الجديدة بالمراكز الجهوية للفحص الفنى التابعة لوزارة النقل و المتمركزة بكل ولاية و يقوم بهذه العملية فريق متكون من :

- ممثل عن وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية
- ممثل عن وزارة النقل يعين من بين الأعوان التابعين لكل مركز جهوي للفحص الفني .
- عونين من وزارة الدفاع الوطني مدربين على استعمال الالات الخاصة بعملية تركيب الصفائح و تثبيتها .

و يكون عدد الفرق 23 أي بنسبة فريق لكل ولاية .
يتم خلال هذه العملية القيام بالإجراءات التالية :

- التثبت من مطابقة مواصفات السيارة لشهادة التسجيل و ذلك من خلال فحص العدد الرتبي بالمصنع ،
- تسليم شهادة التسجيل الجديدة إلى مستحقيها ،
- استلام شهادة التسجيل القديمة ،
- جمع البيانات الإضافية المتعلقة بالمعلومات الإحصائية و الإدارية الخاصة بكل سيارة لفائدة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية .
- الإمضاء على وثيقة استلام من طرف ممثل الوزارة المعنية بعد إتمام العملية

و تختتم هذه العملية بإعداد محضر جلسة في الغرض يوّقع من طرف ممثل وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و ممثل وزارة النقل و ممثلي الوزارات المعنية و يحتوي هذا المحضر على بيانات تخص إنجاز العملية و على قائمات تبين السيارات التي وقع تثبيت صفائحها و تسليم شهادتها و السيارات غير المطابقة لشهادة التسجيل و السيارات التي لم يقع إحضارها و ذلك بالإعتماد على القائمة الأصلية المعدة و الموقعة من طرف كل وزارة .

و تتم جميع هذه العمليات تحت إشراف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بالتنسيق مع لجنة الإحصاء المنبثقة عن الوزارة الأولى و مع وزارة النقل و الوزارات المعنية و ذلك حسب جدول زمني يقع إعداده و إمداد الوزارات به في الإبان و تتكفل وزارة الدفاع الوطني بتوفير الوسائل اللازمة لانجاز هذه العملية .

و السلام

الوزير الأول
الامضاء :حامد القروى